

الفساد المالي والإداري
وأثره على الأنظمة
المصرفية
(عوائد الدول النفطية أنموذجاً)

فلاح حسن محمد
ماجستير علوم سياسية
دائرة البحوث والدراسات



- المقدمة
- المبحث الأول :- تأثير العوائد النفطية على اقتصادات الدول النفطية .
- المبحث الثاني :- النظام المصرفي الدولي .
- المبحث الثالث :- أسباب الفساد المالي والإداري ومظاهرها.
- المبحث الرابع :- آثار الفساد المالي والإداري على النظام المصرفي .
- التوصيات



المقدمة

كان للفساد المالي والاداري أثره البالغ على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للدول النفطية . فلم تكن الا تأكيداً لمدى خطورة الدور الذي تنزكه سياسة الاعتماد على العوائد النفطية في تنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول فالتغيرات في سوق النفط العالمي تفرض بالضرورة تغيرات في التطورات التنموية للدول أعلاه . وهذا عائد لطبيعة الروابط التي تربط هذه الدول بالسوق أعلاه . وبذلك يتضح إنَّ الاعتماد المباشر على مساهمة صادرات النفط في تكوين الدخل الوطني لهذه الدول يجعل من هذه الصادرات المصدر الرئيسي وقد يكون الوحيد للعملات الأجنبية وهو ما عرض عمليتي النمو و التطور الاقتصادي لهذه الدول الى تداعيات مخاطر الفساد المالي والاداري وفي القطاع المصرفي تحديداً والذي شمل كل العالم ابتداءً من الولايات المتحدة الأمريكية الى دول الاتحاد الأوربي لتصل الى الدول النفطية العربية . فعلى امتداد العقدين الماضيين من السنين توالى تأسيس ما يسمى بالشركات المالية والمصارف الاستثمارية وصناديق الاستثمار السيادية على نحو لم يعرفه العالم له مثيلاً من قبل سواء في العدد أو المبالغ المستثمرة فيه . إلا ان الذي كان من المفترض أن يؤخذ بالحسبان هو الظاهرة الدورية لعدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم حصول الأزمات المزمنة للأقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الاقتصاد الأميركي . والتي من مظاهرها انخفاض الطلب العالمي وهبوط أسعار النفط والتذبذب في التجارة الدولية في ميزان مدفوعات الدول المتقدمة كذلك . الأمر الذي يصيب قلب النشاطات المصرفية المحلية وما ينجم عنها من تغيرات في أسعار الفائدة ومجالات الاستثمار والخلل في التشغيل والتوظيف والبطالة التي يعود سببها في الغالب الى الجانب النقدي أو المالي المتمثل بفساد المؤسسات النقدية والمالية التي عملت على تضخيم الأصول المالية . وهو وضع معرّض للانهيال لكونه لا علاقة له بالاقتصاد الحقيقي (الصناعي - الإنتاجي) .



وهو ما حدث عند حصول الأزمة المالية الحالية حيث دخلت اقتصادات الدول العربية النفطية في حلقة الكساد وركود الطلب وتدني الاستثمارات ثم الخسائر في الأنظمة المالية والمصرفية ، لتشمل العوائد المالية للدول النفطية العربية إن هذه الدراسة تتألف من أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : تأثير العوائد النفطية على اقتصادات الدول النفطية .

المبحث الثاني : النظام المصرفي الدولي .

المبحث الثالث : أسباب الفساد المالي والإداري ومظاهرها .

المبحث الرابع : آثار الفساد المالي والإداري على النظام المصرفي .



Abstract

The development of the petroleum countries under the dangerous effects of the financial corruption on its investment banks , funds and financial companies because of the of the economy nature witch is not real (Manufacturing , Products) and that what happened in the financial returns of these countries.

The research contains four sections:

1. The first section study the effects of petrol returns on the petroleum countries.
2. The second section study the global banking system.
3. The third section study the reasons of the financial corruption.
4. The fourth section study the effects of the financial corruption on the national banking system.

Finally the researcher recommend that the economy should depend on several sectors instead of one sector.



هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تبين خطورة الدور الذي يلعبه الفساد المالي والاداري على المصدر الوحيد للعمليات الأجنبية في الدول النفطية وفي القطاع المصرفي تحديداً .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة على إنّ النمو والتطور الاقتصادي للدول النفطية يعتمد كلياً على الصادرات النفطية بصفتها المصدر الرئيسي وقد يكون الوحيد للعمليات الأجنبية لهذه الدول .

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة إنّ الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية يمكن أن تتعرض الى العديد من الأزمات الخطيرة . ومنها الأزمات التي تتكون بسبب الفساد المالي والاداري في القطاع المصرفي .

المبحث الأول / تأثير العوائد النفطية على الاقتصادات الوطنية للدول النفطية

من المعروف أنّ الدول النفطية العربية تملك أكبر احتياطي ثابت في العالم نسبته (٦٨٪ من احتياطي العالمي) وأن السعودية تملك وحدها ٣٣٪ من احتياطي الدول العربية النفطية و٢٥٪ من احتياطي العالمي تقريبا ولم يؤدّ الأرتفاع الملحوظ للعائدات النفطية ومنذ العام ٢٠٠٣ الا عن تراكم العوائد المالية لدى هذه الدول مع ضعف في القدرة الاستثمارية داخل اقتصاداتها الوطنية ، ونتيجة لذلك فإن هذه الفوائض بدأت تتجه الى زيادة احتياطات تلك الدول أو تتجه الى الدول الصناعية أو الى المعونات والمساعدات والقروض للدول الصديقة ، إذ بلغ إجمالي ما قدّمته الدول العربية المانحة للفتزة من (١٩٧٠ ولغاية ٢٠٠٧) حوالي (١٣٢) مليار دولار^(١) . علماً إنّ الجزء الأكبر من العائدات النفطية بقيت ضمن حركة رأس المال الدولي حتى انها ساعدت الدول الصناعية على

١ - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - الكتاب السنوي ٢٠٠٧ - ترجمة عمر الأيوبي وآخرون - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ٢٠٠٨ - ص ٢٢٢ .



مواجهة العجز التجاري وتمويله وتوفير موارد الأستثمار . وقد أدى التركيز على القيمة النقدية لهذه العوائد (وليس القيمة الحقيقية) وما ترتب عليه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الى ظهور نظرة سطحية تدرج هذه الدول في عداد الدول المتقدمة الا ان الاعتماد على هذا المقياس منفردا يعد امرا مضللاً إذ لا بد ان تدخل الى جانبه مقاييس النمو الأخرى الأكثر دقة مثل :

_ عدد العاملين في الصناعة والزراعة .

_ نسبة الصناعة الثقيلة ونسبة النفط المصنع .

_ نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي .

_ نسبة الصناعة التحويلية من مجمل الصناعة .

_ انتاج السلع الرأسمالية الثابتة .

_ معدل استهلاك الطاقة للفرد الواحد .

فإذا ما استخدمت العوامل أعلاه لقياس درجة التقدم نجد ان الدول العربية النفطية مازالت دولاً نامية ومازالت تحتاج الى أضعاف هذه العوائد النقدية المجتمعة لديها حالياً من ثرواتها الناضبة لكي تصل الى مرحلة النمو الذاتي و تصبح في عداد الدول المتقدمة اقتصادياً علماً أنّ قدرة حكومات الدول صاحبة العوائد على استخدامها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية مقيدة بما يمكن ان تتعرض لها الأستثمارات والموجودات المالية من مخاطر الضياع والخسارة بسبب الفساد المالي والإداري من قبل المصارف والشركات المالية والأئتمانية الأوربية والأمريكية والمحلية .

علماً إنّ موارد اقتصادات الدول النفطية تعاني من مجموعتين من المشاكل هي :

المجموعة الأولى : ويمكن ان نطلق عليها المشاكل الداخلية التي نشأت نتيجة للتأثير القوي للقطاع النفطي على الاقتصادات المحلية للدول النفطية وعلى الرغم من أنّ هذا التأثير يختلف من حيث الحجم والسرعة من دولة لأخرى ويتوقف على مستوى قطاعاتها الإقتصادية فإن هذه الدول جميعها تشترك بدرجات مختلفة في المشاكل الآتية :



١- إنّ الأنفاق العام على احتياجات الاستهلاك والتنمية يعتمد على الدخل الناتج تُعن بيع وتصدير النفط الخام .

٢- إنّ هيمنة قطاع النفط على اقتصادات هذه الدول أدى الى ظهور آثار ضارة على القطاعات الأساسية في الاقتصاد (كالزراعة) فضلاً عن الأشكال الأخرى للنشاط الاقتصادي . كما أدى الى ظاهرة الاقتصاد المزدوج .

٣- الاعتماد على الاستيراد ما يؤثر سلبياً على الانتاج المحلي وسير التنمية الطبيعي بالإضافة الى التكاليف الباهضة لنقل التكنولوجيا ، ولعل ما يفسر النمو الضخم وغير المتكافئ في العلاقات التجارية والمالية بين الدول النفطية والدول الصناعية المتقدمة وتحديدًا (الولايات المتحدة ، ودول أوروبا الصناعية ، واليابان) هو مابدا للدول العربية النفطية أعلاه انه من الممكن تحقيق التطور والتقدم من خلال الارتباط مع آليات الانظمة الاقتصادية للدول المتقدمة وبالتحديد النظام المالي والمصرفي الدولي .

٤- تعاني الدول النفطية العربية من التضخم المستورد ومن ضعف في مرونة العرض المحلي وأخفاض الإنتاج مع نقص المواد الإنشائية والأيدي العاملة فضلاً عن نقص الإدارة العالية الكفاءة .

٥- يلعب الفساد المالي والإداري الداخلي دوراً سلبياً في حرمان هذه الدول من كامل طاقتها التنموية نتيجة لتسرب الأموال المخصصة لتطور الدول أعلاه الى القنوات التي تشرف عليها أجهزة الفساد المالي والإداري .

المجموعة الثانية: وهي المشاكل الخارجية الناجمة عن وضع النفط في التجارة والسياسة العالمية وتحدد في :

١- هيكّل الأسعار الذي يحافظ على القوة الشرائية النسبية للمنتجين .



٢- تقلّبات سعر الصرف بالنسبة للدولار الأميركي والخسارة الكبيرة التي تحملها المنتجون منذ السبعينيات ولحد الآن والناجمة عن تراجع الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى . ففي عام ٢٠٠٧ تراجع الدولار أمام الجنيه الاسترليني بنسبة (٨,٦ ٪) عن عام ٢٠٠٦ . كما سجل انخفاضاً أمام اليورو بنسبة (٩,٢ ٪) للفترة نفسها . الأمر الذي أثر سلباً على عائدات الدول النفطية العربي.

٣- التضخم وتأثيره على القوة الشرائية لعوائد النفط . إذ ارتفعت أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطة وبشكل مستمر مما كان له تأثيره الضار على قيمة مايدخره منتجو النفط . علماً إنّ العوائد النفطية العربية كانت حوالي (٤٧٨) بليون دولار في عام ٢٠٠٨ انخفضت بعد تدهور مستويات أسعار النفط الاسمية من ما يزيد على ١٤٠ دولاراً للبرميل إلى معدل ٦٠ دولاراً للبرميل سنة ٢٠٠٩ . وإذا احتسبنا معدل السعر البالغ ٧٠ دولار على وفق الرقم القياسي للتضخم في الدول المتقدمة فأن هذا السعر يعادل ٥٦ دولاراً فقط بأسعار عام ١٩٩٥ . وهذا يشمل قيمة الصادرات من النفط الخام في الدول العربية النفطية التي بلغت قيمتها (٤٥٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إذ بلغت قيمتها الحقيقية (٣٧٢) مليار دولار مقارنة بأسعار ١٩٩٥^(٢) .

٤- ارتفاع نفقات الدفاع في الدول أعلاه ، وما يخلفه ذلك من مشكلات صعبة في التخطيط للتخطيط و للتنمية الداخلية . فمن المعلوم إن مستهلكي النفط الرئيسيين

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - جامعة الدول العربية - القاهرة - ٢٠٠٨ .



(الدول المتقدمة) هم البائعون الرئيسيون للسلاح والمعدات . وهكذا تفاقمت حدة التبعية نتيجة استيراد السلاح من غير حاجة حقيقية لقضايا الأمن الوطني ، علماً أن حجم الأنفاق العسكري لبعض الدول العربية النفطية في عام ٢٠٠٦ بلغ مبلغاً قدره (٤٠,٣) مليار دولار^(٣) .

٥- هبوط حصة الدول العربية النفطية من إجمالي الصادرات من النفط الخام العالمي ويعزى هذا لأسباب عدة لعل من أهمها وجود الخزين الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة وإنتاج الدول النفطية والدول غير النفطية له ، فضلاً عن التوسع في استخدام الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية مما أدى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط العربي عن مستوى يزيد على ٣١ مليون برميل في عام ١٩٩٧ الى ٢٣ مليون برميل في عام ٢٠٠٦ لتستقر عند حدود ٢٢ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠٠٧^(٤) .

٦ - سياسة توجيه العوائد النفطية الى الخارج :كان لزيادة التوظيفات للعوائد النفطية وبأوجه مختلفة سواء في الأسواق المالية والنقدية أو شراء الأسهم والسندات إضافة لشراء العقارات أو التوظيف المباشر كالاستثمار في الشركات العالمية المختلفة إضافة الى الودائع المصرفية في البنوك الأمريكية والأوربية والتي تبلغ بمجملها نصف استخدامات العوائد النفطية والتي تقوم هذه الأخيرة بدورها باقراضها الى العديد من هذه الدول أو المؤسسات الدولية المختلفة مما منح هذه البنوك قوة مضاعفة في السوق المالية العالمية . الأمر الذي مثل أحد أهم أسباب

٣ - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - الكتاب السنوي - مصدر سابق .

٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - مصدر سابق - ص ١٠٧ .



«الدعم» لاقتصادات الدول المتقدمة و قد يصل الى كونه أحد أسباب عدم انهيار هذه الأقتصادات في وقت مبكر تحت تأثير وطأة أزماتها المستمرة .^(٥) وجعل الدول النفطية هدفاً للعديد من حالات الفساد المالي فيما يخص صناديق الاستثمار السيادية أو في التلاعب بالموازنات التي تخص الشركات بتضخيم أرباحها الوهمية والالتجاء الى إشهار الإفلاس بعدها وغيرها من الأساليب كذلك .

المبحث الثاني : النظام المصرفي الدولي :

على الرغم من تنوع البدائل التي يمكن أن تتوجه اليها العوائد النفطية العربية كالأستثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) و شراء العقارات أو تأسيس الشركات أو انشطة الأستيراد والتصدير أو الاستثمارات فيما يسمى ب(الصناديق السيادية) والتي أرادت البلدان العربية النفطية استخدامها بوصفها وسيلة للتحوط من تقلبات سعر النفط . وبهدف تنويع مصادر الدخل لدولها كذلك. الا أنّ الودائع المصرفية لعبت دوراً مهماً في توجه العائدات أعلاه وذلك لما تمتلكه من ميزة تحقيق الفوائد المعروفة قيمتها مسبقاً ابتعاداً عن عنصر المخاطرة وتحقيقاً لأجاءات السلامة التي يضمنها الأذخار المصرفي.

١ - آلية العمل المصرفي الدولي:

وعلى الرغم من أنّ الايداعات كانت تتم بشكل مباشر في المراكز الرئيسية للبنوك العالمية من قبل دول العوائد النفطية ومن قبل مواطني هذه الدول وشركاتها بشكل مبالغ مقابل فائدة وهي مبالغ مهمة تصل نسبتها الى اكثر من نصف العوائد النفطية الا انه عملاً بمبدأ الربح فقد عمدت البنوك الى سياسة فتح فروع لها في الخارج. وهكذا فقد عمدت البنوك الكبرى الى فتح مئات الفروع في الخارج لتقوم بأنشطتها المصرفية (القروض والتسهيلات المصرفية و بيع وشراء

٥ - جيف سيمونز - عراق المستقبل (السياسة الامريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط) - ترجمة سعيد العظم - دار الساقي - بيروت - لبنان - ٢٠٠٤ - ص ٣٢٨ .



العملات ...) ولتحقق أرباحا تشكل أكثر من ٦٥٪ من مجمل الأرباح السنوية التي تحققها البنوك الأم ولا يعرف أحد بالتحديد حجم الأموال المتداولة دولياً إلا أنه من المعروف إن تريليونات من الدولارات معظمها غير خاضعة لأية رقابة حكومية وهي بإمرة مدراء البنوك المودعة فيها هذه الأموال بدون حسيب أو ضابط وفي اجواء من السياسات المتشابكة التي تخضع لأكثر من تأثير^(١).

أنّ خطورة القطاع المصرفي الدولي تنركز في الطبيعة الألكترونية للمال المعاصر و الطبيعة الخاصة لآلية عمل المصارف التي تتعرض لضغوط الفساد المالي فأنظمة الاتصالات الحديثة تتيح لفرع بنك أميركي في باريس مثلاً أن يقرض فرع البنك نفسه في لندن أي مبلغ من المال وفي خلال ثوان . وبهذا يظهر القرض في دفاتر بنك لندن بوصفها وديعة أي حساب مدين . ولا يلبث فرع البنك في لندن أن يقرضه فيتحول في دفاتره الى حساب دائن . وحين تتم عملية الاقتراض الثانية يمكن ان يقرض المال من قبل طرف ثالث وليقيد من جديد في فرع لندن بوصفه حساباً دائناً . وهكذا تستمر عملية الاقتراض وعلى الرغم من ان المال لم يتحرك من مكانه فإن الضغط على ازرار الكزونية فيما بين البنوك انتهى الى زيادة ودائع ثلاثة بنوك مختلفة .
والواقع ان الذي حدث هو مجرد تسجيل ارقام فحسب .

وعلى السطح ومن الناحية النظرية، فما دامت الأعمال تسير على مايرام وما دامت هناك ضوابط بنكية معينة (وهي شكلية على الاغلب) فليس هناك مايدعو الى القلق فالبنوك كلها تحتفظ بقدر من السيولة النقدية على شكل احتياطات نقدية دائمة لتلبية رغبات الزبائن عند طلبهم مبالغ نقدية محدودة إلا أنّ هذا الضمان اختفى نتيجة (لنشاطات) البنوك وطبيعة عملياتها المصرفية التي تجني منها أرباحها و يشوبها الكثير من الفساد المالي والاداري بسبب عدم الأخذ بنظر بالحسبان الضمانات الكافية عند تقديم القروض للشركات والمؤسسات إضافة الى الافراد . وحققت بذلك جميع المخاطر التي كان يخشى حدوثها نتيجة لآلية العمل المصرفي . ولكن حين تكون الأموال بمئات البلايين فإن البنوك الكبرى تقوم باستثمار

٦ - د . غازي عبد الرزاق النقاش - التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية . دار وائل للنشر - الأردن ٢٠٠٦ - ص ١٨٩ .



هذه الأموال عن طريق التوسع غير العقلاني وغير المقبول في عمليات الإقراض للدول أو الشركات أو المؤسسات الكبرى والأشخاص كذلك . إن الخطر الحقيقي يحصل حين يعجز الطرف المدين عن السداد أو حين تعجز البنوك نفسها عن السداد ، وهو ماكان السبب المباشر والأهم لأنطلاق شرارة الأزمة المصرفية العالمية ^(٧) .

٢ - الأخطار التي تواجهها الودائع النفطية :

تعدّ الأخطار التي تواجهها الودائع النفطية ذات أكثر من بعد وقد يكون البعد الخاص بالنظام المصرفي أكثرها أهمية وان لم يكن هو البعد الوحيد .

ادناه نماذج عن المخاطر التي تواجهها الودائع النفطية :

أ - الإفلاس الداخلي (إفلاس لفرع بنك دولي) :

هناك احتمال دائم في حصول هذا الإفلاس وعلى الرغم من ان الدول ممثلة ببنوكها المركزية قد تتدخل لغرض إنقاذ هذا البنك أو ذاك الا ان هذا التدخل يأخذ طابعاً محدوداً ولمدى معين ولا سيما إذا حدثت كارثة ثانية ذات حجم أكبر . علماً ان التدخل قد يحصل كـرغبة في حماية المودعين من مواطني تلك الدولة مثلاً لانقاذ قيمة العملة الوطنية في السوق الدولية كذلك ولكن لا يكون هذا الحافز قائماً في دعم أحد الفروع الخارجية لمواطني دولة أخرى مثلاً ، علماً إن إفلاس بنك يختلف عن إفلاس مصنع أو شركة عقارية مثلاً ، ففي حالة إفلاس المصنع من المعروف انه توجد فيه أرصدة مالية وموجودات ثابتة إضافة للخزين الموجود يمكن ان تعوض جزءاً من الخسائر أما إفلاس البنك فيعني ضياع معظم ودائعه إن لم يكن كلها . أما الاسباب فتكون كالعادة نتيجة مغامرات مالية أو المتاجرة في العملات (التي تمتاز بعدم استقرارها) أو عجز المدينين عن السداد وهي كلها أوجه للفساد المالي والإداري التي قد تحصل في أية لحظة .

إن نشاطات البنوك وطبيعة عملياتها المصرفية التي تجني فيها أرباحها تبين لنا المخاطر التي تهدد هذه البنوك وبالتالي احتمالات الإفلاس التي قد تتعرض لها ^(٨) .

٧ - د . نائل عبد الرحمن صالح العواملة - الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها - دار وائل للنشر - الاردن - ٢٠٠٠ - ص ٢٠١ .
٨ - خالد أمين عبد الله - إطار إدارة المخاطر الائتمانية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الاردن - ٢٠٠٢ - ص ٢٥ .



ب - الإفلاس الخارجي (إفلاس لبنك أو بنوك دولية في دول المركز)

من المعروف أنّ البنوك تحقق أرباحها نتيجة القروض التي تعطيها للدول أو المؤسسات أو الافراد (وتشكل العوائد النفطية العربية جزءاً كبيراً منها) . ومن المعروف أيضاً في الاوساط المالية العالمية إنّ اقتراض الدول التي يطلق عليها تسمية الدول (النامية) تأتي بعوائد مجزية . وفي حين تتولى المراكز الرئيسية داخل الدول الصناعية الكبرى تلبية احتياجات صناعاتها ومؤسساتها من القروض فإنّ جزءاً كبيراً من القروض للدول (النامية) يتم عبر فروع البنوك الدولية وتقدر قروض البنوك الدولية للبلدان النامية بحوالي (أربعة ترليون دولار)^(٩) . ولا يمكن إغفال الاعتبارات السياسية التي تؤثر في توجيه القروض لهذه الدولة أو تلك .

فالحالة دقيقة وقابلة للتحويل الى مرحلة الخطر وهناك مؤشرات تؤكد عجز هذه الدول عن سداد أصل القرض أو حتى دفع الفائدة على القرض في المواعيد المحددة . وهنا لن نجد البنوك الدولية الا طريقة واحدة لتفادي إفلاس الدول والمؤسسات المدينة وهي : تأجيل السداد بعد أن تضيق على هذه الديون معدلات الفائدة أو تسجل المبالغ المستلمة بوصفها أرباحاً ويبقى مبلغ الدين الأصلي واجب التسديد (بعد قبض العملات طبعاً) . وهكذا فقد يحصل عجز للدول المدينة عن السداد أو يمكن لأسباب مختلفة ان (يتقرر) إفلاس بنك أو بنوك معينة حديداً أو قد يحصل ببساطة ألا تتمكن المؤسسات أو الافراد من سداد الديون نتيجة الكساد أو الركود الاقتصادي الحاصل عندما تهبط قيمة الموجودات المضمونة دون مبلغ القرض وهي كلها أوجه تتقبل الفساد المالي والاداري . فالانهيار في سوق العقار زاد المخاطرة الائتمانية للمصارف المقرضة للشركات العقارية وشركات البناء و الأفراد كذلك^(١٠) . وهذا يعني حصول أزمة حادة تؤدي الى إفلاس المصارف والخاسر هو العوائد النفطية العربية بالتأكيد .

٩ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - مصدر سابق - ص ٢٧٢
١٠ - إطار إدارة المخاطر الائتمانية / خالد أمين عبد الله - مصدر سابق - ص ٢٨ .



المبحث الثالث : أسباب الفساد المالي والاداري ومظاهرها :

هناك العديد من الأسباب التي أدت الى حصول مظاهر الفساد المالي والاداري في النظام المصرفي للدول النفطية . قد يكون من أهمها :

أولاً : الأداء المتميز الذي تتمتع به اقتصادات الدول النامية ومنطقة الشرق الأوسط

ومن ضمنها الدول العربية النفطية . حيث يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية :

١ - بلغ ارتفاع معدل النمو في الدول أعلاه من ٧,٨ ٪ عام ٢٠٠٦ الى ٧,٩ ٪ في عام ٢٠٠٧ . في الوقت الذي كانت معدلات النمو في الاقتصاد الأميركي لم تتجاوز ٢,٩ ٪ في عام ٢٠٠٦ لتتراجع الى ٢,٧ ٪ في عام ٢٠٠٧ .

٢ - كما كان نمو حجم التجارة السلعية مرتفعاً بدرجة ملحوظة فقد نما حجم الصادرات بمعدل ١٤,٨ ٪ والواردات بمعدل ١١,٦ ٪ للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ في الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات الأميركية من ٨,٢ ٪ في عام ٢٠٠٦ الى ٥,٨ ٪ في عام ٢٠٠٧ .

٣ - ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات للدول أعلاه من ٦٠٦,٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ الى ٦٣٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ . في الوقت الذي كان رصيد الحساب الجاري الأميركي مديناً وبالمبلغ (٨١١,٥٠٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وبالمبلغ (٧٣٨,٧٠٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٧ .

٤ - كما واصلت الاحتياطات الخارجية للدول أعلاه تصاعدها فبلغت (٤٢٨٣,٤٠٠) مليار دولار أي بزيادة نسبتها ٣٨ ٪ في عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦^(١١) .

إنّ التطورات أعلاه حصلت بسبب ارتفاع اسعار النفط واستمرار تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

ثانياً : النزاج الذي يعاني منه الاقتصاد الأميركي في الوقت الذي تهدف فيه هذه الدولة الى التوسع في تواجدها وتزيد من تثبيت سلطتها وصولاً الى تحقيق الهيمنة ذات الابعاد العالمية^(١٢) .

١١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - مصدر سابق - ص ٢٠٧ .
١٢ - هادي قببسي - السياسة الخارجية الامريكية - الدار العربية للعلوم - بيروت - لبنان - ٢٠٠٨ - ص ٦٦



الأمر الذي أدى الى استغلال الولايات المتحدة لطبيعة النظام الاقتصادي - المالي للدول الصناعية المتقدمة الذي يمتاز بأزماته الدورية المزمدة (كل ١٠ سنوات) مع الأهمال المتعمد في تقييم الإجراءات الائتمانية في المؤسسات المالية والمصرفية ومراقبتها ومتابعتها من قبل الحكومة الأمريكية و من قبل العديد من الحكومات بسبب تأثير الفساد المالي والاداري بهدف الاستيلاء على «صناديق الثروة السيادية العربية» التي تضعها الحكومات في البنوك والشركات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية كذلك^(١٣).

ثالثاً : إضافة الى مظاهر الفساد المالي والاداري في أدناه لغرض ايقاف المحددات ووضعها أمام الاقتصادات التي تتمتع بأمتيازات التطور والنمو سواء أكانت إقتصادات الدول المتقدمة أو اقتصادات الدول النفطية . وكما يأتي :

١ - إرتباط عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية والأسبوية بالسوق المالية الأميركية أدى بالضرورة الى انتشار الأزمة في النظام المالي (المعولم) وهذا عائد بالأساس الى حجم الأقتصاد الأميركي الذي يبلغ حدود ٣٥ ٪ من حجم الأقتصاد العالمي . الذي تجسد في التأثير الكبير لأزمة الرهن العقاري الأمريكي على منطقة اليورو على وجه التحديد حيث تتوفر التوترات المالية الأكثر حدة ثم على بقية بلدان العالم .

٢ - سهولة المعاملات والتحويلات الائتمانية (ضمن شبكة الأنترنت) في عمليات المضاربة بالأسهم والسندات المالية مع البورصات المالية العالمية وفي عمليات تحويل الأموال كذلك إضافة الى معاملات التجارة الإلكترونية بشكل عام حيث يتم غض النظر عن هذه الانشطة بشكل متعمد .

٣ - لعب القطاع المصرفي والمالي الأميركي دوراً كبيراً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة بها بشكل مستقل عن الاقتصاد السلعي أي (عن قيمتها التبادلية من السلع المنتجة) حتى أصبحت لاتعادل أو لاتمثل الأصول الحقيقية . وهذا عائد الى التوسع في الاقراض من قبل المصارف بمعدلات تتجاوز النسبة المحددة من رأس مال هذه المصارف حتى توسعت

١٣ - رمزي محمود ابراهيم - الأزمة المالية والفساد العالمي - دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - ٢٠٠٩ - ج م ع .



المصارف الأمريكية في الاقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها الأمر الذي أثر على الاقتصادات النفطية بسبب عدم القدرة على التسديد والتوجه نحو إعلان الإفلاس .

٤ - إهمال الرقابة على الوسائل الجديدة المستخدمة لزيادة حجم الاقراض والتمويل مثل (التسييد - SECURITIZATION) والمشتقات المالية (FINANCIAL DEVIRATIVESION) (والتجارة الألكترونية . والمصارف المحمولة (MOBILE BANKS) ومصارف الاستثمار والوسطاء (الذين لا يخضعون لرقابة البنك المركزي) وهي أدوات مالية يمكن عن طريقها توليد موجات وتدفقات متتالية من الأصول المالية التي لاتقابلها أصول حقيقية في الجهاز المصرفي .

٥ - تهاون الحكومة الأميركية في المتابعة الدقيقة لسلوكيات المؤسسات المصرفية والمالية وعدم انضباطها خاصة فيما يتعلق بعمليات الاقراض لبناء المنازل وشرائها . مما ادى الى تلاعب إدارات المؤسسات أعلاه . الأمر الذي جعل الكثير من المقترضين غير قادرين على الوفاء بديونهم وبالتالي الانحسار الشديد للسيولة النقدية في المصارف الكبرى والبنوك لتنتقل الأزمة الى باقي أنحاء العالم ومن ضمنها الدول النفطية .

٦ - بقاء التشريعات المالية والمصرفية بدون تحديث وبما يواكب ظروف المتغيرات الحديثة الحاصلة . فلم يتم تطبيق اللوائح والتعليمات الموضوعة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) كمقررات (بازل ١) و (بازل ٢) التي يجب على جميع المصارف في العالم اتباعها وليس فقط مصارف الدول النامية ^(١٤) .

٧ - تشجيع الحكومة الأميركية للمضاربات المصرفية والرهون العقارية الأميركية عالية المخاطر مقابل سعر فائدة أعلى ضاربة التحذيرات الصادرة من مؤسسات قياس الجدارة الائتمانية بعرض الحائط .

١٤ - د . خليل الشماخ - مقررات بازل ٢ - مجلة الدراسات المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - العدد ١ - آذار ٢٠٠٥ - عمان - الاردن .



٨ - التوسع المستمر في القروض بدون ضمانات وبدون رقابة حقيقية على الأنشطة الائتمانية مما أدى الى زيادة في المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي

٩ - وضع الرهونات العقارية في حزمة وبيعها ، وهذا يشمل بيع القروض كذلك .

١٠ - انعدام تام للشفافية . الأمر الذي سمح للفساد المالي والإداري بأن يلعب لعبته في قطاع الائتمان ولا سيما إذا ما عرفنا إن ضمانات القروض كانت مرهونة أصلاً ، أو غير كافية .

١١ - المستويات المنخفضة للمخزون النفطي في الدول الصناعية الذي يشكل الجزء الأعظم من إجمالي المخزون العالمي . فقد انخفض هذا المخزون في نهاية عام ٢٠٠٧ بمقدار (٥٩) مليون برميل عن المستوى المخزون في نفس الفترة من عام ٢٠٠٦ . « ١٥ » .

١٢ - التخوف عالمياً من تراجع الاقتصاد الأمريكي الذي وصلت نسبة البطالة فيه الى أكثر من ٨٪ ما أدى الى انخفاض أسعار النفط في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ .

١٣ - وكالات التصنيف والتقييم الائتماني التي قدمت بعض المؤسسات المصرفية والمالية على أساس إنها ذات مصداقية عالية ولاسيما فيما يتعلق بالبيانات والاحصاءات والموازنات المالية الخاصة بالمصارف والصناديق الاستثمارية والشركات المالية بعد تصنيفها بمستوى (A) من ناحية تفوقها في تحقيق عوائد سنوية تكون وهمية على الأرجح .

١٤ - عدم محاسبة :

أ - رؤساء المصارف ومديروها والشركات والمؤسسات المالية التي عملت على التزويج لهذه الكذبة الذين يتحملون المسؤولية كاملة عن إدارة دورة الائتمان والمخاطر التي تتعرض لها ^(١٥) .

١٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - مصدر سابق - ص ١٠٤ .



ب - شركات المحاسبة والتدقيق التي صادقت على ميزانيات المؤسسات المالية والمصرفية وأيدت صحة التزامها بالمعايير والقوانين المحاسبية المعتمدة دولياً .

١٥ - الحكومات الأمريكية ومن بعدها حكومات الدول المتقدمة التي استوفت ضرائب دخل على الأرباح التي حققتها المؤسسات المالية والمصرفية المعنية وعلى شركات المحاسبة والتدقيق والتصنيف والبورصات والوسطاء والباعة والمستشارين الماليين الذين كان لهم الأثر الكبير في انعاش خزائن الحكومات أعلاه بغض النظر عن تأثيراتها الدولية المدمرة .

١٦ - عمليات تهريب العملة الصعبة وعمليات غسيل الأموال التي تتعرض لها البلدان النفطية وبشكل منهج ومكثف بالتعاون مع المؤسسات الاستثمارية والمالية الدولية .

المبحث الرابع : آثار الفساد المالي والإداري على النظام المصرفي :

اختلفت آثار الفساد المالي والإداري من دولة لأخرى ومن بنك لآخر أيضاً بحسب الأنشطة المالية والتعاملات المصرفية المختلفة .

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الآثار ذات تأثير إيجابي على الولايات المتحدة من خلال ارتفاع صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية . و ارتفاع الخزين النفطي الأمريكي من النفط الخام ومن المشتقات النفطية كذلك . نراها قد القت بظلالها السلبية على العديد من الاقتصادات في الكثير من الدول وعلى رأسها الدول العربية النفطية وفي أكثر من قطاع (وهي نتيجة معروفة تحصل عند حدوث الأزمات الكبرى) فحصل إفلاس للبنوك وبطالة وتسريح عمال وأستغناء عن موظفين ليمتد تأثيرها الى بقية القطاعات الاقتصادية كقطاع العقارات والصناعة والأسهم والصناديق السيادية وأسعار النفط.... الخ .وكما يأتي :

١. على المستوى العالمي :-

نرى وبوضوح التراجع والتباطؤ في مستوى النمو العالمي لأدنى مستوى له منذ ربع

١٦ - خالد أمين عبد الله - إطار إدارة المخاطر الائتمانية - مصدر سابق - ص ٨٢ .



قرن الأمر الذي أدى الى :-

أ - انخفاض الواردات .

ب - انخفاض أسعار العقارات .

ج - العجز التجاري في العديد من الدول .

د- بلغت خسائر العالم من القروض ٢,٨ ترليون دولار .

هـ - سجّلت البورصات العالمية خسائر في عام ٢٠٠٨ بحدود (٣٠) ترليون دولار .

و- تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية مقابل الدولار وبشكل لافت للنظر فعلى سبيل المثال بلغ سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه الاسترليني (١,٨ - ١,٩ - ١,٥) للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ . كما بلغ سعر الصرف للدولار مقابل اليورو (١,٢ - ١,٣ - ١,٤) للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي^(١٧).

وفي دول شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية) فنرى :

أ- تراجع مبيعات السيارات الحديثة في اليابان ٢٢٪ خلال شهر ديسمبر (كانون أول ٢٠٠٨) ولأول مرة منذ ثلاثة عقود .

ب- توشيبا اليابانية تخطط لإلغاء ٤٥٠٠ وظيفة في نهاية مارس ٢٠٠٩ .

ت- تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة ٩,٦٪ في (كانون الاول /ديسمبر/ ٢٠٠٨) .

ث- أرتفاع نسبة البطالة في اليابان الى ٤,٤٪ في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٨ .

ج- بلغ العجز في الميزان الحسابي لكوريا الجنوبية الى (١,٤)مليار دولار في عام ٢٠٠٨

وفي منطقة اليورو فقد أدى التدهور الاقتصادي الى :

أ- تباطؤ الانتاج الصناعي الاوربي متأثراً من التباطؤ الاقتصادي وانخفاض

١٧ - صندوق النقد العربي / التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨ / الإمارات العربية ٢٠٠٩ .



وتراجع المبيعات .

- ٢ - ارتفاع العجز التجاري في فرنسا .
- ٣ - ارتفاع معدل البطالة على اساس شهري بنسبة ٧,٨٪ حتى جاوز عدد العاطلين في دول الاتحاد الاوربي في نهاية عام ٢٠٠٨ الى (١٨) مليون عاطل .
- ٤ - طلبت اكثر من ٢٠٠٠ شركة المانية اشهار افلاسها .
- ٥ - تراجع ميزان المدفوعات الالماني بقيمة ٨,٦ مليار يورو .
- ٦ - حدوث الاضطرابات في كل من فرنسا والمانيا .

٢. الدول العربية النفطية

أدى الفساد المالي والاداري الى :

- أ - تراجع العوائد المالية للدول النفطية العربية بعد انخفاض سعرالبرميل الواحد من أكثر من (١٤٠) دولار في عام ٢٠٠٨ الى معدل (٧٠) دولار في عام ٢٠٠٩ .
- ب - خسرت الدول الخليجية ٢,٥ ترليون دولار .
- ج - تراجع شديد بسعر النفط . فقد انخفض السعر في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ من (١٤٧) الى اقل من (٤٠) دولار للبرميل الواحد بسبب انخفاض الطلب خاصة في العقود الآجلة^(١٨) .
- د - تتوقع دبي عجزاً قدره (١,١) مليار دولار في ميزانية ٢٠٠٩ .
- هـ - بلغت خسارة سوق دبي المالي خلال الشهر الاول من عام ٢٠٠٩ مبلغاً قدره (٦) مليارات دولار مع اغلاق نهاية الأسبوع^(١٩) .

١٨ - CNBC عربية - مايس - حزيران - ٢٠١٠ .

١٩ - رمزي محمود ابراهيم - مصدر سابق .



التوصيات :

لعله من نافل القول أن معرفة سبب الأزمة هو الطريقة الوحيدة للوصول الى الحلول الصحيحة ولما كانت اسباب الفساد وآثاره على القطاع المصرفي قد تم توضيحها فيما ذكر آنفا فما يتبقى لدينا هو محاولة الوصول الى الحلول السليمة التي يمكن تخديدها من خلال تبني الدول العربية النفطية سياسة واضحة ومتناسكة في التعامل مع الفساد المالي والاداري و اجتناب التضارب في القرارات والمواقف ولاسيما انه بدا واضحا بأن أميركا التي كانت سبب الازمة والمستفيد الوحيد منها لا تملك استراتيجيه محددة لإنقاذ مؤسساتها المتعثرة وما انفاق المبلغ (٨٢٥) مليار دولار و تخفيض سعر الفائده الى ٠,٢٥٪ الذي أعلن عنه سوى محاولة ترقيع وتهدة مؤقتة زالت مع الوصول الى مشارف مرحلة الكساد الكلي الأمر الذي أجبر الحكومة الامريكية على زيادة المبالغ المنفقة حتى وصل المبلغ الى (١١) تريليون دولار مع استمرار الأزمة .

وفي أدناه برنامج مقترح يمكن من خلاله احتواء اسباب الفساد الاداري والمالي والوصول الى الحلول في محاولة لأنتشار الأنظمة المصرفية في الأقتصادات النفطية التي يتضح فيها ضرورة الدور الحكومي في تنفيذ هذا البرنامج ومجابهة . وكما يأتي :

أولاً: الإجراءات الحكومية الآتية :

أصبح الدور الحكومي ضرورياً في القضاء على الفساد المالي والاداري الحالي و المظاهر المستقبلية لهما وذلك من خلال اتباع الخطوات الآتية :

- ١ - الرقابة الحكومية : لغرض جعل أنشطة البنوك والمؤسسات المالية أكثر شفافية اصبح من الضروري تبني سياسة صارمة لعمليات الرقابة والتدقيق المالي الحكومي لتدقيق حسابات المؤسسات أعلاه .
- ٢ - دفع البنوك و المؤسسات المؤسسات المالية الضعيفة الى استقطاب رؤوس أموال جديدة أو الاندماج أو خضوعها للإشراف الحكومي .
- ٣ - وضع تشريعات تساعد في حل الازمات والمشكلات المالية والاقتصادية .
- ٤ - استحداث إطار مؤسسي مشترك يتخصص بالتعامل مع حالات الفساد المالي والاداري والنزاعات كذلك لتفادي حصول المخاطر غير المتوقع حدوثها في النظام المصرفي للدول النفطية .

٥- تقليص سعر الفائدة من قبل البنوك المركزية بغية خفض تكاليف الاقتراض وتخفيف الطلب الأمر الذي يتوقع منه أن يكون عاملاً مساعداً على تخفيف النمو وزيادة معدلات الاستثمار .

٦- القيام بدفع الحدود القصوى للأئتمان ،أي رفع سقف الإقراض .

٧- ضخ السيولة مباشرة في السوق الائتماني عبر شراء الديون سواء في (الرهون العقارية أو سندات الشركات) وقد أبدى المجلس الاحتياطي الأمريكي على سبيل المثال استعداده لشراء ديون الحكومة لتحفيز أسواق المال .

٨ - قيام البنوك المركزية بضخ العملة في البنوك مباشرة بهدف تسهيل عملية الاقتراض (على شرط عدم قيام الأخيرة بمراكمة المال في خزائنها) .

٩ - خفض الضرائب المباشرة منها وغير المباشرة .

١٠ - البدء بالتفاوض مع البنوك المقرضة بغرض إعادة هيكلة القروض .

١١ - الاستثمار في مشاريع التنمية الأساسية .

١٢ - تقسيم المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية لغرض تخفيف آثار الأزمات المالية - المصرفية الوارد حدوثها مستقبلاً .

ثانياً : الإجراءات الحكومية الاستراتيجية :

إضافة الى الاجراءات الحكومية الآتية يقتضي البدء فوراً بوضع العديد من الإجراءات الاستراتيجية وتنفيذها مما يكفل احتواء تأثيرات الفساد المالي والاداري والخروج منها ، وكما يأتي :

١ - الابتعاد عن الارتباطات القوية مع الاقتصادات المعرضة للأزمات :

ويتم ذلك باتباع الخطوات الآتية :

أ - تكون وضعية العوائد المالية النفطية العربية في الدول المتقدمة اقتصادياً بصفة ودائع وليست استثمارات .

ب - عدم شراء أصول قد تتعرض أقيامها للانخفاض مستقبلاً .

ج - عدم ربط عملات الدول النفطية العربية بالدولار فقط .

د - دعم الخبرات الفنية المتخصصة في العمليات الممهدة للاستثمارات ، كمؤسسات دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الخاصة أو تلك التي تعمل ضمن مؤسسات التمويل العربية.



٢ - تحفيز النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول العربية النفطية :

- والذي يمكن اعتباره «محركاً» للسوق المحلية من خلال :
- أ - وضع الإجراءات التي تؤدي الى الزيادة في الانفاق بغرض تحفيز اقتصادات الدول العربية النفطية . فعلى سبيل المثال : قامت حكومة دبي بزيادة الانفاق العام بنحو ٢٠٪ في عام ٢٠٠٩ وفي سوريا زاد الانفاق الحكومي بنسبة ١٤٪ للعام نفسه .
- علماً انه قد طلب صندوق النقد الدولي وبوضوح زيادة الانفاق من أجل تحفيز النمو الاقتصادي .
- ب - تقليص سعر الفائدة من قبل البنوك المركزية بغية خفض تكاليف الاقتراض وتحفيز الطلب . الأمر الذي يتوقع منه أن يكون عاملاً مساعداً على تحفيز النمو وزيادة معدلات الاستثمار .
- ج - يشمل هذا الاتجاه نحو الاستثمار في مشاريع البنية الاساسية . علماً ان انخفاض العائدات النفطية أدى الى انخفاض أسعار الكلف للمشاريع التي سيتم التعاقد عليها .
- د - تفعيل عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لغرض تأمين الضمانات ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون وتوفيرها .
- ### ٣ - تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى :
- لغرض التخلص من الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد يقتضي اتخاذ الخطوات الآتية :
- أ - ظهر بوضوح ان آثار الفساد المالي والاداري أقل نسبياً في الاقتصادات ذات الاعتماد على القطاعات المتنوعة التي تعتمد على السياحة وحويلات مواطنيها المالية
- اضافة الى المساعدات الممنوحة مثلاً . عن الاقتصادات ذات الاعتماد على قطاع واحد معرض للعديد من المتغيرات كالقطاع النفطي . فقد بلغت إيرادات قناة السويس في عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال (٥,٣) مليار دولار بزيادة ١٦ ٪ عن عام ٢٠٠٧ .
- ب - الأمر الذي يتوجب الدراسة الجادة لدرجة مرونة الواردات والصادرات بالنسبة لاسعار الحالية.
- ج - نسبة الديون وخدمة الديون التي ترتبت نتيجة الأزمة الى الناتج الإجمالي , والى حصيلة الصادرات .
- د - مع المتابعة المستمرة لانخفاض نسبة الدين العام حيث يجب أن تكون الدولة متلئة مالياً .
- هـ - دراسة النسبة بين الاستثمار المحلي وبين الاستثمار الاجنبي فيما يتعلق بالعوائد النفطية المتحققة كذلك .



و - عند ذلك يمكن جعل الاقتصاد يتطور بطريقة احترافية ، فالاستثمارات المحلية والأجنبية التي يجب أن تتسم بالتنوع يفترض بالضرورة أن تكون ذات جدوى اقتصادية لطرفي المعادلة الاستثمارية كليهما نتيجة تنوع الواردات عن طريق تنوع الاقتصاد .

ثالثاً : دور المؤسسات والشركات ذات الأنشطة المصرفية :

لاتكفي الإجراءات التي يلعبها الدور الحكومي ، كما انها لا يجب أن تكون الإجراءات الوحيدة بل يجب ان يكون للمؤسسات ذات الأنشطة المصرفية للدول العربية دورها المؤسسي المباشر والواضح في عملية التحفيز الاقتصادي الذي يهدف الى إعادة النشاط المالي – الائتماني ومن ثم النشاط الاقتصادي الى طبيعته من خلال اتخاذ الخطوات التالية الكفيلة بالقضاء على الفساد المالي والاداري ، وهي :

- ١ - استمرار الأنشطة المصرفية مع خفض الفائدة على الاقتراض لتحفيز النمو وجذب المستثمرين
- ٢ - عدم توزيع الأرباح على المساهمين في المؤسسات المصرفية بل محاولة توجيه هذه الأرباح نحو الاستثمار .
- ٣ - ضرورة وضع أنظمة للرقابة المحاسبية والمالية والإدارية على أنشطة المؤسسات المالية والنقدية من خلال تطوير عمل الأنظمة الداخلية الموجودة فيها .
- ٤ - يشمل عمل الأنظمة أعلاه التعرف على إشارات التحذير فيما يخص مخاطر السيولة المصرفية سواء التشغيلية أو التمويلية .
- ٥ - تطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بالتدقيق والرقابة والمحاسبة الدولية ، إضافة الى وضع أسس الحوكمة على المؤسسات أعلاه .



المصادر:

- ١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - جامعة الدول العربية - القاهرة - مصر - ٢٠٠٨
- ٢ - جيف سيمونز - عراق المستقبل (السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط) ترجمة سعيد العظم - دار الساقى - بيروت - لبنان - ٢٠٠٤
- ٣ - خالد أمين عبد الله - إطار إدارة المخاطر الائتمانية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن - ٢٠٠٢ .
- ٤ - د. خليل الشماخ - مقررات بازل - مجلة الدراسات المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية - الأردن - ٢٠٠٥ .
- ٥ - رمزي محمود ابراهيم - الأزمة المالية والفساد العالمي - دار الفكر الجامعي - الأسكندرية - ٢٠٠٩ - ج م ع .
- ٦ - CNBC عربية العام ٢٠١٠ - ٢٠١١ .
- ٧ - صندوق النقد العربي - التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ - الإمارات العربية - ٢٠٠٩
- ٨ - د. غازي عبد الرزاق النقاش - التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية - دار وائل للنشر - الاردن - ٢٠٠٦ .
- ٩ - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - الكتاب السنوي ٢٠٠٧ - ترجمة عمر الأيوبي وآخرون - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠٧
- ١٠ - د. نائل عبد الرحمن صالح الطويل - الأعمال المصرفية والجرائم المرافقة عليها - دار وائل للنشر - الأردن - ٢٠٠٠ .
- ١١ - هادي قببسي - السياسة الخارجية الأمريكية - الدار العربية للعلوم - بيروت - لبنان - ٢٠٠٨ .